الأمم المتحدة S/2014/818

مجلس الأمن

Distr.: General
17 November 2014
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم، بصفتي رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز، بشأن الإحاطة المقبلة التي ستُقدَّم إلى مجلس الأمن عن موضوع ”عمليات حفظ السلام: دور العمل الشُرطي في مجالي حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع“، المقرَّر عقدها في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وفيما يتعلق بهذه المسألة، ترى حركة عدم الانحياز أن العمل الشُرطي الذي تضطلع به الأمم المتحدة جزءٌ لا يتجزأ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأن مجلس الأمن ينبغي ألا يتصرف بطريقة تؤدي إلى المساس بولاية الجمعية العامة، ولا سيما ولاية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أوجه عنايتكم الكريمة إلى الفقرة ٢٠ من التقرير السنوي للجنة الخاصة (A/68/19) التي تنصُّ على ما يلي: ”[...] اللجنة الخاصة [...] محفل الأمم المتحدة الوحيد المكلَّف بالاستعراض الشامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تعزيز قدرات المنظمة على تنفيذ عمليات حفظ السلام [...]“.

وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أوجه عنايتكم الكريمة، ومن خلالكم، العناية الكريمة لجميع أعضاء المجلس، إلى البيان الذي أدلي به باسم حركة عدم الانحياز أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤،، في إطار البند ٥٢ من جدول الأعمال المعنون ”استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات“، والذي يعبر عن مواقف الحركة بشأن حفظ السلام (انظر المرفق).

201114 191114 14-64911 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإنني على ثقة من أن أعضاء المجلس سيأخذون الرأي الذي أعربت عنه حركة عدم الانحياز في هذه الرسالة وضميمتها في الاعتبار أثناء مداولاتهم ولدى الصياغة المحتملة لأي وثيقة تتناول دور العمل الشرطي في مجالي حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غلام حسين **دهقاني**
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة
رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمملكة المغربية، السفير عمر هلال، باسم حركة عدم الانحياز أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

البند ٥٢: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

يرجى مضاهاة النص الخطي بالنص الشفوي

نيويورك، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

سيدي الرئيس،

يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم حركة عدم الانحياز.

أود بادئ ذي بدء أن أتوجه بالشكر إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين، وعلى تقييمهما الواضح للتقدم المحرز في أنشطة حفظ السلام من حيث المفاهيم والعمليات، وعلى جهودهما الرامية إلى تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوصفها أداة هامة في صون السلام والأمن الدوليين، ومساعدة الشعوب الخارجة من النزاعات على تحقيق الاستقرار.

وفي البداية، تودُّ حركة عدم الانحياز أن تعرب عن ارتياحها للنتائج التي تحققت خلال الدورة الأخيرة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وستواصل الحركة المشاركة بصورة بناءة وستظل تبدي أقصى درجات المرونة اللازمة لضمان نجاح هذه الدورة.

وتودُّ حركة عدم الانحياز التأكيد على أن دور البلدان المساهمة بقوات في عملية حفظ السلام الشاملة يظلُّ في صدارة أولوياتها، وهي تعتزم التعبير عن ذلك بوضوح في الدورة المقبلة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وفي تقريرها. وإننا نشدِّد على أهمية المشاركة الكاملة من جانب البلدان المساهمة بقوات في صياغة السياسات واتخاذ القرارات التي تطمح إلى تحقيق الشراكة المطلوبة لتحقيق فعالية الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونؤكد كذلك أنه لم يعد من الممكن أن تواصل البلدان المساهمة بقوات تقديم الدعم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لقد وصلت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى منعطف حاسم نتيجة لزيادة الطلب على مهامها وولاياتها وتوسُّعها وتعقُّدها لدى التعاطي مع مسؤوليات تتجاوز طابع دورها السياسي ودورها العسكري وقدرتها على التنفيذ. وجميع هذه العوامل تلقي أعباء إضافية على كاهل المنظمة والبلدان المساهمة بأفراد نظاميين وقدرتها على تحقيق الأهداف المنشودة.

وتتطلب الزيادة المستمرة في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام، في جملة أمور، تحسين القدرة على تقييم حالات النزاع، والتخطيط الفعال القائم على معلومات دقيقة، والاستجابة السريعة في حالات الطوارئ، وفقا لأحكام الميثاق. وينبغي ألا تستخدم عمليات حفظ السلام كبديل لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع أو لإدارته. وينبغي لها أن تستند إلى رؤية شاملة ومتماسكة تتحقق بواسطة الأدوات السياسية والاجتماعية والإنمائية لتحقيق وضمان الانتقال السلس إلى السلام الدائم والأمن والتنمية المستدامة.

لقد أعلن الأمين العام، في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤، خلال المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن حول الاتجاهات السائدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أنه قد طلب إلى الأمانة العامة أن تبدأ العمل على استعراض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وحدَّد بعض المجالات التي سيركز عليها هذا الاستعراض. وتشجع حركة عدم الانحياز الأمانة العامة على العمل مع الدول الأعضاء من أجل تحديد نطاق هذا الاستعراض الهام وطرائقه واختصاصاته.

وفي هذا السياق، تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا أنه يجب وضع مفاهيم وسياسات واستراتيجيات على المستوى الحكومي الدولي، وأن ذلك يجب أن يسير بموازاة تقدم مماثل على مستوى تعزيز القدرات في مجالات التنمية والتخطيط والرقابة. وتُشدِّد الحركة على ضرورة اقتران عملية وضع السياسات في مجال حفظ السلام بتوفير الموارد اللازمة لضمان تنفيذ ولايات حفظ السلام بفعالية.

وبالتالي، تُشدِّد الحركة مجددا على التزامها بدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق فعالية عمليات حفظ السلام وتكرِّر تأكيدها لما يلي:

أولا: تؤكد حركة عدم الانحياز أن إنشاء أي عملية من عمليات حفظ السلام أو تمديد التفويض للعمليات الحالية، يتعين أن يراعى مراعاة تامة مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وكذلك المبادئ التي طُوِّرت لتُنظِّم هذه العمليات، ومن ثم أصبحت المبادئ الأساسية لها، وهي موافقة الأطراف، وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس، والحياد. وتشدِّد الحركة على أنه يتعين الدفاع أيضا، في هذا الصدد، عن مبادئ احترام المساواة في السيادة والاستقلال السياسي وسلامة ووحدة أراضي جميع الدول وعدم التدخل في المسائل التي تقع أساسا في دائرة الاختصاص المحلي لهذه الدول، والتمسك بها.

ثانيا: أهمية التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء على وضع السياسات، والتأكد من أنه لن تُنفَّذ سوى الأفكار والنهج التي تعتمدها الدول الأعضاء بصورة جماعية. وإننا ندعو الأمانة العامة إلى الامتناع عن العمل بشأن خطوط السياسة التي لم يتم الاتفاق عليها في إطار عملية حكومية دولية. واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هي الهيئة الوحيدة المكلفة برسم السياسات في مجال حفظ السلام.

ثالثا: تقديم كافة الدعم اللازم، بما في ذلك الموارد المالية والبشرية، فضلا عن القدرات العسكرية والمدنية، إلى بعثات حفظ السلام، من أجل تحقيق مهامها في إطار الاحترام التام للبلد المضيف وقوانينه ولوائحه. وفي هذا السياق، لا بد أيضا من تفادي تغيير مهام بعثات حفظ السلام التي صدر بها تكليف دون إجراء مشاورات سابقة مع البلدان المساهمة بقوات. فالقوات المنتشرة في الميدان هي الجهات الضامنة لتنفيذ الولايات بنجاح، ولا بد من التماس مشورتها لدى إحداث أي تغيير في ولاياتها.

رابعا: التزام مجلس الأمن التزاما قويا وواضحا بتحديد ولايات واضحة ويمكن تحقيقها، استنادا إلى تقييم موضوعي ودون التسرُّع في إقرار ولايات تفتقر إلى أساس سياسي أو إلى الموارد الكافية أو لا يمكن تحقيقها عمليا. ومن بالغ الأهمية وضع تخطيط متكامل ونُهُج متسقة لإقامة الصلة بين صياغة السياسات وتطبيقها على أرض الواقع من أجل تحقيق النجاح.

خامسا: التأكيد على أهمية المشاركة الكاملة للبلدان المساهمة بقوات في صياغة السياسات واتخاذ القرارات لتحقيق ما يلزم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من شراكة وفعالية. وتؤكد حركة عدم الانحياز على الحاجة إلى تعاون ثلاثي فعال بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ومجلس الأمن.

سادسا: يرجع استخدام القوة في سياق حفظ السلام إلى ما قبل المناقشات بشأن ”فعالية عمليات حفظ السلام“. وتكرِّر حركة عدم الانحياز تأكيد موقفها بشأن استخدام القوة من جانب عمليات حفظ السلام، وتُشدِّد على ضرورة إجراء المزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن السبل والوسائل الكفيلة بحماية بعثات حفظ السلام من أي انتهاكات لسلامة موظفيها، وفقا لأحكام الميثاق والمبادئ الأساسية ذات الصلة. فسلامة الموظفين أصبحت مصدر قلق شديد للبلدان المساهمة بقوات مع تزايد عدد الخسائر والضحايا.

سابعا: إيلاء المزيد من الاهتمام لاستراتيجية الخروج من خلال زيادة الجهود الرامية إلى تسوية المنازعات بوصفها الهدف الرئيسي للاستراتيجية.

ثامنا: تعزيز التكامل بين حفظ السلام وبناء السلام، بحيث تقترن جهود حفظ السلام بتحقيق الانتعاش الاقتصادي والجهود المبذولة لبناء القدرات، على أساس الملكية الوطنية. ولدى لجنة بناء السلام بتشكيلاتها المخصصة لبلدان معينة، فضلا عن صندوق بناء السلام، دور هام تؤديه في هذا الصدد، من خلال المشاركة في مرحلة مبكرة. وينبغي ألا يكون الهدف هو خفض تكاليف عمليات حفظ السلام، بل بالأحرى تعزيز إمكانات الدول لتفادي الوقوع مجددا في دائرة النزاع.

تاسعا: أهمية حماية المدنيين عند وجود تكليف بذلك في ولايات البعثات، وضرورة قيام عمليات حفظ السلام بدعم الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد، مع الأخذ في الاعتبار الواجب أن الدول هي المسؤولة الرئيسية عن حماية مدنييها. وينبغي ألا تتخذ الأمم المتحدة هذه الحماية ذريعة للتدخل العسكري في النزاعات. ولا بد من التصدي على وجه الخصوص للنقص الحالي في الموارد من أجل عمليات حفظ السلام، وصعوبة توفير القوات والمعدات للعمليات العسكرية حتى تؤدي هذه المهمة التي تتسم بصعوبة غير اعتيادية.

عاشرا: دعم الأنشطة التي تقوم بها الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في ضوء دورها المتعاظم وزيادة مسؤولياتها وفي الوقت نفسه ضمان عدم وجود ازدواجية في المهام بين العنصر العسكري وعنصر الشرطة.

حادي عشر: تعتقد حركة عدم الانحياز اعتقادا راسخا أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة، وأن دور الترتيبات الإقليمية ينبغي أن يكون طبقاً للفصل الثامن من الميثاق. وتدعو حركة عدم الانحياز إلى تكثيف الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى عمليات الاتحاد الأفريقي، وذلك بضمان تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لهذه البعثات.

ثاني عشر: استمرار المشاورات المكثفة حول تنفيذ الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني وذلك لضمان الدعم الكامل لجهودنا الرامية إلى التصدي لتحديات الدعم اللوجستي والإداري لعمليات حفظ السلام. وإننا نتطلع إلى إحراز تقدم في معالجة المسائل المتعلقة بنظام الوحدات، وإدارة الموارد البشرية، وعمليات الشراء، ومراكز الخدمات لضمان تقديم خدمات عالية الجودة في مجال الدعم الميداني إلى بعثات حفظ السلام.

ثالث عشر: اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هي الهيئة الوحيدة المخوَّلة استعراض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من جميع نواحيها، غير أنه يتضح تماما من أعمال الدورة الأخيرة أن هناك حاجة إلى حشد المزيد من الإرادة السياسية لضمان الفعالية وتحقيق الأهداف التي تنشدها الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات. ولقد كان اعتماد

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام الذي يُفضَّل أن يكون بتوافق الآراء ولا يزال في صدارة أولويات الحركة.

رابع عشر: ترحب حركة عدم الانحياز بزيادة معدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات.

ما زالت حركة عدم الانحياز، بوصفها المجموعة الوحيدة التي تضم معظم البلدان المساهمة بأكبر عدد من القوات وأفراد الشرطة، إن لم نقل جميعها، تدعم عمليات حفظ السلام وتواصل الدول الأعضاء فيها زيادة مساهماتها في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالعناصر العسكرية وأفراد الشرطة، وكذلك بالخبراء المدنيين. وهذا دليل ساطع على التزامنا ببذل الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين.

وأود ختاما الإشادة بالعاملين في الأمم المتحدة، رجالا ونساء، الذي يؤدون مهامهم لتنفيذ أنشطة حفظ السلام، وبحفظة السلام الذين لقوا حتفهم في العمليات الميدانية، دفاعا عن علم الأمم المتحدة وإسهاما في تعزيز الصورة الإيجابية للمنظمة وعملياتها لحفظ السلام.

شكرا سيدي الرئيس.